

مدى فعالية النماذج التنبؤية في التنبؤ بالأزمات المالية

في القطاع البنكي السعودي: دراسة تطبيقية

جامعة الملك عبد العزيز | جدة | المملكة العربية السعودية

How effective are predictive models in predicting financial crises

In the Saudi Banking Sector: An Empirical Study

King Abdulaziz University | Jeddah | Saudi Arabia

أ. د. نجلاء إبراهيم عبد الرحمن

أ. منال حسن باعباد

أستاذة المحاسبة

باحثة ماجستير

المستخلص

استهدفت الدراسة معرفة مدى فعالية النماذج التنبؤية في التنبؤ بالأزمات المالية في القطاع البنكي السعودي، واعتمدت الدراسة على التحليل المالي للقوائم المالية السنوية الصادرة من موقع تداول وموقع أرقام عن عينة البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية السعودية خلال فترة الدراسة من 2012 م إلى 2019 م، وأتبع المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة الى فعالية نموذج عبد الرحمن في التنبؤ بأزمة انخفاض اسعار النفط في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية خلال الفترة من 2015 م إلى 2016 م، حيث تنبأ نموذج عبد الرحمن بانخفاض في نسبة صافي الربح الى إجمالي المبيعات ونسبة الأصول المتداولة الى إجمالي الأصول للبنوك الإسلامية والتقليدية، بالإضافة الى تنبأ نموذج عبد الرحمن بارتفاع في نسبة المبيعات الى التدفق النقدي ونسبة التدفق النقدي الى الأصول للبنوك الإسلامية والتقليدية، كما توصلت الدراسة أيضاً الى وجود فروقات لصالح البنوك التقليدية بالمقارنة بالبنوك الإسلامية وان هذه الفروقات ذات تأثير إيجابي ساهم في زيادة استقرار القطاع البنكي السعودي، واستناداً للنتائج أوصت الدراسة الى حث الجهات الحكومية وإدارة البنوك على استخدام النماذج التنبؤية كأداة لتقييم مدى قوة وضع الوضع المالي للبنوك والتنبؤ بالأزمات قبل حدوثها والاهتمام بإنشاء مؤسسات متخصصة في التحليل المالي والاهتمام أيضاً بإجراء المزيد من الدراسات في التنبؤ باستخدام الأساليب الإحصائية الحديثة.

الكلمات الافتتاحية: التنبؤ - النماذج التنبؤية - الأزمات المالية - استقرار البنوك.

Abstract

The study aimed to know the effectiveness of predictive models in predicting financial crises in the Saudi banking sector, and the study relied on the financial analysis of the annual financial statements issued by the Tadawul website and the numbers site on the sample of Islamic banks and Saudi traditional banks during the study period from 2012 to 2019, and it followed the inductive approach and approach. Descriptive analytical. The study found the effectiveness of Abd al-Rahman's model in predicting the crisis of declining oil prices in Islamic banks and conventional banks during the period from 2015 to 2016. Where Abd al-Rahman's model predicts a decrease in the ratio of net profit to total sales and the ratio of current assets to total assets for Islamic and conventional banks, in addition to Abd al-Rahman's model predicting an increase in the ratio of sales to cash flow and the ratio of cash flow to assets for Islamic and conventional banks. The study also found The existence of differences in favor of traditional banks compared to Islamic banks, and that these differences have a positive effect, which contributed to increasing the stability of the Saudi banking sector. Based on the results, the study recommended urging government agencies and bank management to use predictive models as a tool to assess the strength and weakness of the financial position of banks, predict crises before they occur, and pay attention to establishing institutions specialized in financial analysis and also pay more attention to conducting more studies in forecasting using modern statistical methods.

Key words: forecasting - predictive models - financial crises - banking stability.

المقدمة

شهد عالم المال والاعمال مؤخراً العديد من الازمات المالية والاقتصادية، خاصة في ظل وجود بيئة متجددة وغير مستقرة تتميز بحركة سريعة من التطورات والتغيرات التي أثرت على العديد من المؤسسات الاقتصادية. ومن تلك الازمات الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٥م إلى ٢٠١٦م أثر انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة والتي نتج عنها تراجع حاد في الإيرادات النفطية وبالتالي أدى الى تخفيض الانفاق الحكومي والاعتمادات المالية في جميع القطاعات، مما زاد من الاثار الانكماشية على الاقتصاد، الامر الذي استلزم إجراء مراجعة أساسية لهيكل الاقتصادي للمملكة العربية السعودية واطار سياساتها الاقتصادية، حيث كشفت الحكومة في عام ٢٠١٦م عن رؤية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني الخمسي الأكثر تفصيلاً بهدف الحد من اعتماد الاقتصاد على النفط، وضبط أوضاع الموارد العامة وإعادة هيكلتها ، وبالتالي زاد اهتمام مؤسسة النقد العربي بتفعيل عمل اللجنة الوطنية للاستقرار المالي للبنوك والحث باستحداث نماذج للتنبؤ بالتعثر المالي للبنوك، حتى تساهم في اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع حدوث ذلك مستقبلاً أو الحد من الاثار السلبية المتوقعة. (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٧، ص٤)، وبما ان القطاع البنكي يعد أكثر مكونات النظام المالي حساسية للصددمات والاضرابات المالية، إذ لطالما كانت وعبر التاريخ المالي إما سبباً في حدوث الازمات أو قناة لانتقالها، ونجد ان أبرز الوسائل التي تم استخدامها في الكشف عن التعثر المالي هو التحليل المالي الذي يقوم بتزويد الفئات المعنية بمعلومات وبيانات عن الوضع المالي للمنشأة وتقييم أدائها خلال فترة معينة من أجل المساعدة في عملية التخطيط المالي. وأيضاً التحقق من مدى نجاح المنشأة أو فشلها والتعرف على المؤشرات التي تبين ما إذا كانت المنشأة سليمة ام تحتاج الى تعديل لكي لا تقع في التعثر.

ومن هذا المنطلق اهتمت هذه الدراسة بمعرفة مدى فعالية النماذج التنبؤية في التنبؤ بالأزمات المالية في القطاع البنكي السعودي، وذلك بتطبيق نموذج عبد الرحمن على البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية للقطاع البنكي السعودي من موقع تداول وموقع ارقام خلال فترة الدراسة من ٢٠١٢م إلى ٢٠١٩م، وبيان الفروقات بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية بتأثير ازمة انخفاض أسعار النفط خلال الفترة من ٢٠١٥م إلى ٢٠١٦م.

القسم الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في استخدام بعض النماذج المساعدة في تشخيص وضعية البنك والوقوف على أدائها المالي، ومعرفة ما إذا كانت هذه النماذج من شأنها أن تساعد المستخدمين من الدرجة الأولى في كشف الوضع المالي للبنك على عدة مستويات (البنوك، المستثمرون، الإدارة، مدققو الحسابات، والجهات الحكومية) الأمر الذي يترتب عليه الاستدلال في اتخاذ القرارات السليمة (السماني، ٢٠١٨، ص ١٠)، وبالتالي يمكن تلخيص المشكلة في تساؤل الباحثان الرئيسي وهو ما مدى فعالية النماذج التنبؤية في التنبؤ بالأزمات المالية في القطاع البنكي السعودي، ويمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مدى فعالية نموذج عبد الرحمن في التنبؤ بأزمة انخفاض أسعار النفط في البنوك

الاسلامية والتقليدية السعودية خلال الفترة من ٢٠١٥م إلى ٢٠١٦م؟

2. ما الفروقات بين نموذج عبد الرحمن للبنوك الاسلامية ونموذج عبد الرحمن للبنوك

التقليدية السعودية بتأثيرها بأزمة انخفاض أسعار النفط خلال الفترة من ٢٠١٥م

إلى ٢٠١٦م؟

٢.١ أهمية الدراسة

تعتبر المملكة العربية السعودية من الدول ذات الثقل الاقتصادي المحلي والإقليمي والعالمي وذلك بسبب الاحتياطي النفطي. حيث يشكل القطاع البنكي فيها ركيزة أساسية للمجتمع والاقتصاد ككل، وذلك لما يمارسه من مهام اقتصادية واجتماعية تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال تأمين الأموال اللازمة للاستثمار، وتسهيل المعاملات المالية الداخلية والخارجية وتقديم سائر الخدمات والتسهيلات البنكية لجميع فئات المجتمع. (باشيخ، ٢٠١٤، ص ٤)، إذ أن تعثر عدد من البنوك العالمية بصورة فجائية يؤدي إلى حدوث أزمات متعددة، لذلك يستلزم الأمر إيجاد وسيلة للإنذار المبكر باحتمال تعرض البنوك للتعثر مستقبلاً.

ومن خلال هذه الدراسة تسعى الباحثان لتحديد مدى فعالية النماذج التنبؤية في التنبؤ بالأزمات المالية في القطاع البنكي السعودي، وذلك بتطبيق نموذج عبد الرحمن

على البنوك السعودية، وتأمل الباحثان أن تكون هذه الدراسة لبنة مهمة في هذا المجال ومساهمة في سد النقص في أدبيات هذا الموضوع الحيوي - لكونه يعالج موضوعاً يتعلق بمدى قدرة البنوك السعودية على الاستمرار والمحافظة على الوضع المالي فيها.

٣.١ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة مدى فعالية النماذج التنبؤية في التنبؤ بالأزمات المالية في القطاع البنكي السعودي، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. معرفة مدى فعالية نموذج عبد الرحمن في التنبؤ بأزمة انخفاض أسعار النفط في البنوك الإسلامية والتقليدية السعودية خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦م؛
2. معرفة هل يوجد فروقات بين نموذج عبد الرحمن للبنوك الإسلامية ونموذج عبد الرحمن للبنوك التقليدية السعودية بتأثرها بأزمة انخفاض أسعار النفط خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦م؛

٤.١ فرضيات الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة وللإجابة على التساؤلات فإن الباحثان تعتمد على اختبار فرضية الدراسة الرئيسية وهي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النماذج التنبؤية والتنبؤ بالأزمات المالية في القطاع البنكي السعودي، وذلك من خلال اختبار الفرضيات التالية:

■ الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نموذج عبد الرحمن والتنبؤ بأزمة انخفاض أسعار النفط في البنوك الإسلامية والتقليدية السعودية خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦م؛

■ الفرضية الثانية: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين نموذج عبد الرحمن للبنوك الإسلامية ونموذج عبد الرحمن للبنوك التقليدية السعودية بتأثرها بأزمة انخفاض أسعار النفط خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦م؛

٥.١ منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، وللإجابة على تساؤلاتها، اعتمدت الباحثان على المنهج الاستقرائي من خلال استطلاع على الكتب والرسائل والأبحاث المحكمة والمراجع العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل القوائم المالية

السنوات الصادرة من موقع تداول وموقع أرقام عن عينة البنوك السعودية خلال فترة الدراسة من 2012 م إلى 2019م، وذلك بهدف جمع البيانات والمعلومات التي تخدم غرض الدراسة، يتكون مجتمع الدراسة من البنوك السعودية، وتكونت العينة من 11 بنك، تنقسم إلى بنوك تقليدية عددها 7 تعتمد على فوائد في معاملاتها وهي: (البنك الأهلي، بنك الرياض، البنك السعودي الفرنسي-البنك السعودي للاستثمار، بنك السعودي البريطاني، البنك العربي الوطني، بنك سامبا) وبنوك إسلامية عددها 4؛ تعمل وفق صيغ التمويل الإسلامي وهي: (بنك الراجحي، بنك الجزيرة، بنك البلاد، بنك الانماء).

٦.١ الدراسات السابقة ذات الصلة

1. دراسة (Parashar & Venkatesh, 2010): بعنوان "كيف تعرضت البنوك الإسلامية للأزمة المالية العالمية":

تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة بين أداء البنوك الإسلامية والتجارية قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية باستخدام النسب المحاسبية المرتبطة بكفاية رأس المال، الكفاءة، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، السيولة، الرفع المالي وكانت فترة الدراسة أربعة سنوات [٢٠٠٦-٢٠٠٩] وتم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين فترة قبل الأزمة [٢٠٠٦-٢٠٠٩] وفترة أثناء الأزمة [٢٠٠٨-٢٠٠٩] وكانت العينة تشمل 6 بنوك إسلامية و6 بنوك تجارية تتضمن الدول التالية: (البحرين - الكويت - الامارات - قطر)، وجاءت النتائج كالتالي: لا يوجد اختلاف معنوي في نسبة كفاية رأس المال للبنوك التجارية قبل وأثناء الأزمة بينما شهدت البنوك الإسلامية انخفاضاً في نسبة كفاية رأس المال إلا أنه أكثر ارتفاعاً عن البنوك التجارية قبل وأثناء الأزمة، والبنوك الإسلامية أثناء الأزمة تعاني أكثر في نسبة كفاية رأس المال والرفع المالي بينما تعاني البنوك التجارية أكثر في نسبة العائد على الأصول والسيولة، بينما لا يوجد اختلاف معنوي لمعدل العائد على حقوق الملكية أثناء الأزمة لكلا النوعين من البنوك.

2. دراسة (أبو النصر، 201٢م): بعنوان "استخدام المؤشرات الدولية لتقييم البنوك السعودية- دراسة تحليلية":

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك السعودية، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي، وقد توصلت

الدراسة الى أن معايير الحيطة الجزئية والكلية وغيرها من المعايير الأخرى التي تمت دراستها لتقييم أداء البنوك التي تعتبر أساسا لبناء نظام للإنذار المبكر للأزمات المصرفية. وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع قاعدة للبيانات الخاصة بهذه المؤشرات يتم التوسع فيها وتطويرها تدريجيا بحيث يمكن تقديم تقارير دورية عن حالة البنك لمواجهة احتمالات حدوث الأزمات قبل وقوعها.

3. دراسة (Zehri & AlHerch, 2013): بعنوان: "تأثير الأزمة المالية العالمية على المؤسسات المالية - مقارنة البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية":

هدفت الدراسة الى تحديد تأثير الأزمة المالية على البنوك التجارية مقارنة بالبنوك الاسلامية اعتماداً على النسب المحاسبية التي تتضمن ٢٦ نسبة محاسبية تشمل خمس أنواع هامة وهي الكفاءة وجودة الأصول والسيولة والربحية والمخاطرة، وكانت فترة الدراسة من ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٨م وعينة البحث ١١٠ بنك من عدة دول أهمها: (البحرين، الامارات، الأردن، الكويت، أمريكا). وشملت العينة ٥٩ بنك إسلامي يطبق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة، و٥١ بنك تجاري يطبق معايير المحاسبة الدولية، وجاءت نتائج الدراسة أن البنوك الاسلامية أكثر استقرارا وصمودا أمام الأزمة نظراً لوجود متطلبات الشريعة وبفضل دعائم التمويل الإسلامي الذي يحافظ على استقرار البنوك الاسلامية.

4. دراسة (يوسف، 2019): بعنوان " مقارنة أداء المصارف الاسلامية والتقليدية في المملكة العربية خلال الفترة (٢٠٠٨م-٢٠١٧م)":

هدفت الدراسة إلى مقارنة بين أداء المصارف الاسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ١٠ بنوك إسلامية وتقليدية، خلال الفترة من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٧م، باستخدام التحليل المالي لعدد من المؤشرات والنسب المالية المختلفة، وتلخصت نتائج التحليل باستخدام اختبار (t)، في وجود فروق بين أداء المصارف الاسلامية وأداء البنوك التقليدية فيما يتعلق بالنسب التي تمثل السيولة والربحية وحجم النشاط، وتوصلت الدراسة الى انه على المصارف الاسلامية زيادة نسبة السيولة السريعة لديها، حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في الظروف الطارئة دون الحاجة الى كسر ودائعها الآجلة، وذلك بزيادة توظيف أموالها في الاستثمارات قصيرة الأجل، وكذلك المحافظة على ما تحققه من أرباح بزيادة كفاءة إدارتها في توظيف مواردها

المالية، بالإضافة الى العمل على زيادة قدرتها على منافسة البنوك التقليدية في السوق المالي السعودي.

5. دراسة (عبد الرحمن، الخميس، 2020): بعنوان " دور التحليل المالي باستخدام النماذج المالية للتنبؤ بالتعثر المالي على قطاع المرافق العامة السعودية: دراسة تطبيقية "؛

هدفت الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي باستخدام النماذج المالية للتنبؤ بالتعثر المالي على قطاع المرافق العامة السعودية. وقد اعتمدت الدراسة على التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة عينة الدراسة شركة الغاز والتصنيع الأهلية (غازكو) والشركة السعودية للكهرباء المُدرجة في هيئة سوق المال السعودي خلال فترة الدراسة من 2009م إلى 2018م، وأُتبعت المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى فعالية نموذج عبد الرحمن للتنبؤ بالتعثر المالي على قطاع المرافق العامة السعودية، وانخفاض فعالية نموذج التمان ونموذج كيدا للتنبؤ بالتعثر المالي في قطاع المرافق العامة السعودية. واستناداً للنتائج أوصت الدراسة بتشجيع مكاتب المراجعة الخاصة بإضافة تقديم خدمات التحليل المالي لإمكانية التنبؤ بالتعثر المالي ومعالجته، وتوجيه الشركات باستخدام النماذج المالية التي تساعد على التنبؤ بالتعثر المالي، لكي تتجنب الوقوع في آثار التعثر المالي، وتشجيع المستثمرين على استخدام النماذج المالية التي تساعد على التنبؤ بالتعثر المالي لاتخاذ القرار المناسب، وتوجيه الباحثين إلى دراسة التنبؤ بالتعثر المالي على قطاع التأمين وقطاع البنوك باستخدام نموذج عبد الرحمن.

٧.١ التعليق على الدراسات السابقة

أهم ما تتميز به الدراسة الحالية هي تناولها لإحدى القطاعات المهمة في المملكة العربية السعودية وهو قطاع البنوك حيث يعتبر من أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد الوطني، ولقد تم اختيار نموذج عبد الرحمن؛ بسبب قدرته التفسيرية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة في بيئات مختلفة إلا أنه حسب علم الباحثان لم يُطبق على البنوك السعودية، لذا تم الاهتمام باستخدام هذا النموذج لمعرفة مدى فعالية النماذج التنبؤية في التنبؤ بالأزمات المالية في القطاع البنكي السعودي.

وتم اختيار فترة الدراسة الحالية من عام 2012 إلى 2019م، بسبب التغيرات التي حدثت في سياسات النظام المالي في المملكة العربية السعودية بعد الازمة الاقتصادية

التي تعرضت لها خلال الفترة من ٢٠١٥م إلى ٢٠١٦م أشر انخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى تراجع حاد في الإيرادات النفطية، وتم تخفيض الإنفاق الحكومي وتأخرت المدفوعات لبعض الموردين، مما زاد من الآثار الانكماشية على الاقتصاد. وقد أدت هذه التطورات، إلى جانب الارتفاع الحاد في الاقتراض الحكومي المحلي، إلى تضيق السيولة في النظام المصرفي وضخت مؤسسة النقد العربي السعودي سيولة وخفضت النسبة الاحترازية الإقراض إلى الودائع لدى البنوك. (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٧)، لذا هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثر القطاع البنكي السعودي قبل وبعد بثلاث سنوات من أزمة انخفاض أسعار النفط.

القسم الثاني: الإطار النظري للدراسة

١.٢ مفهوم الأزمات المالية وانواعها وأسباب حدوثها

عرف (الحنيطي، ٢٠١٣م، ص ١٧١) الأزمات المالية بأنها " التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول؛ والتي من أبرز سماتها تعثر النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية". ومن أهم الأسباب لهذه الأزمات: الممارسات الاقتصادية الخاطئة، غياب المرتكزات الأخلاقية وانتشار الفساد الإداري، وشيوع الكسب غير المشروع، المضاربة التقليدية وفزع المستثمرين، وتصاعد الضغوط على أسعار العملات والبورصات، غياب المسؤولية الاجتماعية وتعود الأفراد على الاقتراض، وتقديم قروض لفئات غير قادرة على السداد، الثورة العلمية والتكنولوجية ودورها في أحداث الأزمات المالية. (زهرة، ٢٠١٩، ص ٣٧).

٢.٢ مظاهر الأزمات الاقتصادية والمالية

١. قيام العديد من البنوك بعدم منح التسهيلات الائتمانية للشركات والأفراد عند طلبهم وذلك خوفاً من عدم قدرتهم على تسديد تسهيلاتهم.
 ٢. انخفاض السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والبنوك والمؤسسات المالية مما انعكس على واقع النشاط الاقتصادي ودخوله في حالة انكماش.
 ٣. انخفاض حجم السيولة في الاقتصاد مما انعكس على انخفاض حجم الإنتاج والمبيعات.
- (المنهالي، ٢٠١٢، ص ٤٥)،

ومما سبق ترى الباحثان؛ بأن وجود مظاهر الازمات الاقتصادية والمالية تدل على قرب حدوثها، كما أن تكرار تلك الازمات وانعكاساتها على جميع دول العالم بدون استثناء تبرز الحاجة الى وجود نظام إنذار مبكر للتنبؤ بالأزمات، والذي يعتمد على مجموعة من المؤشرات والمتغيرات تتسم بقدرتها على الكشف المبكر والتنبؤ بالأزمة المالية قبل حدوثها.

٣.٢ أهمية ودور نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية

ساعدت نظم الإنذار المبكر على ما يلي (بلعجوز، ٢٠١٨، ص ١٦٣):

1. الاكتشاف المبكر لاحتمالية حدوث أزمة مما يساعد واضعي السياسات برصد نقاط الضعف الاقتصادية ومن ثم اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الاثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن؛

2. التقييم المستمر لنظام البنوك في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص.

لذا ترى الباحثان على ان الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية في الوقت المناسب من شأنه أن يساعد على اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الوقائية والتصحيحية المطلوبة لتجنب الازمة أو التخفيف من آثارها.

٤.٢ الأسباب التي أدت الى انخفاض أسعار النفط عالمياً خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠١٦م
هناك عدة أسباب التي أدت الى انهيار أسعار النفط عالمياً خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠١٦م ومنها:

1. زيادة في إنتاج الأمريكي من النفط الصخري؛
 2. تراجع الطلب العالمي عما كان متوقعا بسبب بطء النمو الاقتصادي العالمي؛
 3. تراجع في الصين بعد فترة من الأداء القوي؛
 4. الصراعات والإضرابات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- (عيساوي، ٢٠١٧، ص ١٠٥)

٥.٢ تأثر القطاع البنكي السعودي بأزمة انخفاض اسعار النفط خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠١٦م

لقد تأثرت المملكة العربية السعودية بانخفاض اسعار النفط خلال الفترة من ٢٠١٥ م إلى ٢٠١٦م، خاصة بعد قرار منظمة أوبك رفع انتاج النفط في نوفمبر ٢٠١٥م، وهنا بات النفط المتدني سعراً يهدد الاحتياط النقدي العالمي بالاستنزاف السريع لذلك وجدت المملكة العربية السعودية نفسها مضطرة لبيع البرميل ١٠٦ دولار كي تتجنب الأنفاق من احتياطيها النقدي، وهذا يشكل خطر على الاحتياطي النقدي السعودي إذا استمر الوضع على ما هو عليه، فتأثر القطاع البنكي السعودي بتلك الازمة المالية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط؛ بحكم أنها جزء من المنظومة المالية العالمية، لذا فإنها تتأثر بحكم الارتداد المتوقع لأي أزمة مالية عالمية، وأنها قد ترتبط بأي تعاملات مالية مع البنوك العالمية ولو بطريقة غير مباشرة، وهي تتأثر بذلك إيجابياً وسلبياً. (عبد الغني، ٢٠١٥م، ص ١١٠)

الأمر الذي استوجب التعجيل بوضع استراتيجيات تنموية فعلية تهدف بإنشاء قطاعات جديدة يعتمد عليها الاقتصاد الوطني بجانب قطاع المحروقات في بناء مؤشرات جيدة تسمح بتحقيق رفاهية الأفراد والاقتصاد ككل، وعليه أصدر المملكة العربية السعودية رؤية ٢٠٣٠ في ٢٠١٦م. (زايدي، ٢٠١٥، ص ٢٢٦).

٦.٢ مفهوم البنك وأنواعه وأسس عمله

وتنقسم البنوك الى نوعين:

■ بنوك تقليدية: تعرف بانها: "هي التي تقوم بأعمال الصرافة، وتقديم الخدمات المصرفية، وقبول الودائع بالإضافة الى منح الائتمان والقروض لمن يطلبها مقابل تقديم الضمانات الازمة ونفع الفوائد المحددة المستحقة على القرض". (بصول، ٢٠١٨، ص ٢) وتقوم البنوك التقليدية على مجموعة من الأسس التي تحكم أنشطتها وتحدد طبيعة عملها، وهذه الأسس هي (مرداسي، ٢٠١٨، ص ١٥١):

1. سلعية النقود: يقوم التعامل المصرفي التقليدي على أساس اعتبار النقود سلعية يتم الاتجار فيها لا بها، حيث تقوم البنوك التقليدية بالتعامل بالنقود ذاته بيعاً وشراء.
2. تجميع الودائع والمدخرات استنادا الى قاعدة الدائنة والمديونية: أن جوهر عمل البنوك التقليدية يكمن في قيامها بتلقي الودائع بمختلف أنواعها والتي تستحق عند

الطلب أو بعد فترة من الزمن، ومن ثم تقوم باستخدام هذه الودائع لمنح القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة، وتعتبر وظيفة منح الائتمان أهم وأخطر وظائف المصارف التقليدية، وذلك لأن الأموال التي تمنحها كقروض ليست ملكا لها بل هي أموال مودعين، لذلك تقوم إدارة المصارف التقليدية برسم سياسة ائتمانية بما يحقق لها حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة مع تحقيق عائد مناسب .

3. الفائدة: يعتبر سعر الفائدة عصب النظام الاقتصادي والبنكي المعاصر، فهو يمثل العائد الرئيسي للبنوك التقليدية في الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، حيث يعتبر سعر الفائدة تكلفة للبنك في حال دفع الفوائد على الودائع البنكية، وإيراد لها عندما يحصل عليها من القروض التي يمنحها.

4. التنوع المالي: تحصل البنوك التقليدية على الأموال من مصادر متنوعة وبأجال مختلفة من المودعين، وتهدف البنوك التقليدية من وراء القيام بعملية التنوع تحقيق عدة مزايا منها: التحكم والسيطرة على المخاطر وكذلك تحسين معدلات الإقراض والاقتراض وذلك بتمويل العديد من الأصول التي تتميز بتنوع العائد والخطر.

■ بنوك إسلامية: عرفت بانها: "مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة، ويعمل على تنمية اقتصاداتها". (عسيري، ٢٠٢٠، ص٤٦٧) ومن أساسيات عمل البنوك الإسلامية أنها تمارس البنوك الإسلامية أنشطتها البنكية وفقاً لأبعاد ومضامين المبادئ الاقتصادية والتي تركز على المقومات التالية:

1. مبدأ الإستخلاف: يستند التنظيم الاقتصادي على قاعدة أساسية مفادها أن المال لله سبحانه وتعالى، والإنسان مستخلف فيه لإدارته واستثماره وإنفاقه وفق توجيهات ربانية محددة لا ينحرف عنها.

2. لا ضرر ولا ضرار: تعتبر الشريعة الإسلامية النشاط الإنساني اقتصادياً إذا كانت له منفعة تبادلية وحقق ربحاً شريطة أن يخلو من الضرر.

3. العمل والجزاء: يستحق العاملان جزاء (أجراً) عادلاً عن عمله بصرف النظر عن جنس العامل أو جنسيته، ولا يستحق الفرد أجره ما لم يؤد عملاً محددًا.

4. الغنم بالعزم: هذه القاعدة تقر بأنه لا يحق للإنسان أن يحصل على ربح معين بدون التعرض للمخاطرة.
 5. ترشيد الإنتاج والاستهلاك: حيث ينبغي أن تتركز الموارد الاقتصادية على إنتاج السلع والخدمات الضرورية والتي تشبع الحاجات الإنسانية.
 6. تحريم الربا: حيث تتم إدارة الأنشطة الاقتصادية وفقاً لمبدأ الكسب بالجهد والمشاركة في الربح والخسارة وتحريم الربا أخذاً أو عطاءً.
 7. ترشيد الإنفاق الاستثماري: يحث الإسلام على أنفاق المال، ويمنع الاكتناز، حيث يشمل الإنفاق على أداء فريضة الزكاة والنفقة على الأهل والأقارب وذوي الحاجات الضرورية، ويوجب الإسلام استثمار فائق الأموال وفقاً للشريعة الإسلامية أهمها المضاربة والمشاركة والمرايحة والمساومة والإستصناع والتأجير وتقديم منتجات استثمارية مشروعة.
 8. الزكاة: تمثل الزكاة مدرسة اقتصادية لوحدها، فالمال السائل تدفع عليه الزكاة وعلى أرباحه بمقدار ربع العشر بينما المال المنتج تدفع الزكاة على نتاجه فقط بمقدار نصف العشر والعشر، وهذا عامل يؤدي إلى توجيه الأموال نحو الإنتاج والانعكاس الإيجابي في الدورة الاقتصادية. (مرداسي، ٢٠١٨، ص ١٤٩)
- ومن السياق السابق ترى الباحثتان بأن هناك فروق جوهرية ومتعددة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، فالبنوك التقليدية تستند في معاملاتها على الفصل بين الدين والاقتصاد، في حين ترتبط البنوك الإسلامية بالدين وجميع قيمه المستمدة من الشريعة الإسلامية، لذلك فمبدأ الحرام والحلال ومبدأ دمج القيم المادية مع القيم الروحية هي التي تحكم كل الاتجاهات وجميع قراراته الاستثمارية.
- ٧.٢ أهم الفوارق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية
- قد يقوم كل من البنوك الإسلامية والتقليدية بدور الوساطة المالية، لكن لكل منها مقاصد وأهداف وغايات مختلفة، ويمكن تلخيص أهم الفوارق بين البنكين في الجدول التالي:

❖ الجدول (٢-١): أهم الفوارق بين البنوك التقليدية والإسلامية :

أوجه المقارنة	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
النشاط الأساسي	استخدامات الموارد تكون في الاستثمارات الحقيقية	استخدامات الموارد تكون في الاستثمارات المالية وعمليات الاقتراض
طبيعة الدور	لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة المصرفية والوساطة المالية بأدوات استثمارية وتجارية يكون فيها بائعاً ومشترياً وشريكاً.	منشأة مالية وسيطة بين المودعين والمستثمرين
علاقة البنك بالمودعين	علاقة البنك بالمودعين في الودائع الاستثمارية هم شركاء مع البنك	العملاء المودعين دائنين للبنك
أساس التمويل	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقاً لمبدأ الربح والخسارة	يقوم على أساس قاعدة الإقراض بسعر الفائدة
الخدمة المصرفية	تؤدي نظير المشاركة في الربح والخسارة	تؤدي نظير سعر الفائدة
الممتلكات	يملك الأصول الثابتة وأسهم في الشركات	تتجنب تملك الأصول الثابتة والأسهم في الشركات إلا في حدود منخفضة خوفاً من الوقوع في مشكلة السيولة
الاستثمارات	استثماراتها متنوعة في كل الأنشطة الاقتصادية	استثماراتها في تمويل تجارية قصيرة الاجل مثل الاستثمار في الأوراق المالية
العوائد	عوائدها غالباً من الأرباح وعوائدها الخدمات المصرفية	غالباً ما تكون عوائدها من فروق أسعار الفوائد
الرقابة	خضوعها للرقابة الشرعية بجانب رقابة البنك المركزي	خضوعه لرقابة البنك المركزي

❖ المصدر: إعداد الباحثان.

٨.٢ علاقة النماذج التنبؤية في التنبؤ بالأزمات المالية في القطاع البنكي

تقع البنوك في حالة تعثر بمواجهتها لأحد الأزمات، أزمة في السيولة أو أزمة في راس المال، فالأولي مثلاً تحدث عندما يجد البنك نفسه لا يملك السيولة الكافية لمواجهة السحوبات المختلفة خصوصاً من قبل المودعين ما يحتم عليه البحث عند مصادر لأموال لمواجهة هذه الازمة، أما الازمة الثانية عندما تتعرض قيم موجودات البنك للانهيار بسبب ظروف السوق مثلاً، ومن هنا نرى أن الأزمة البنكية هي حلقة من الذعر البنكي الخطير، الذي يمكن أن يخنق الاقتصاد عن طريق عرقلة آليات التمويل ونظام الدفع. (عبد الصمد، ٢٠١٦، ٣٩٤).

وقد أشارت معظم الدراسات الاقتصادية إلى أن الأزمات البنوك كانت العنصر المشترك في معظم الأزمات المالية وكانت المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء

الإدارة من أهم أسباب تعثر البنوك وحدوث الأزمات، حيث أصبحت مختلف دول العالم حريصة على وضع نظم فعالة للرقابة على البنوك لتحقيق استقرار النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي والتلائم مع التطورات العالمية.

كما أثبتت العديد من الدراسات مثل دراسة (Zehri & AlHerch, ٢٠١٣) أن البنوك الإسلامية أقل تأثراً بانعكاسات الأزمات المالية مقارنة بالبنوك التجارية وكذلك وضحت دراسة (زكري، ٢٠١٢م، ص٢٦٧) أن الجوانب التي جعلت البنوك الإسلامية أقل تأثراً بالأزمات المالية هي اعتمادها على صيغ التمويل الإسلامي من مضاربة ومشاركة وسلم ومرابحة وغيرها، وعدم تعاملها بالبيع المحرمة شرعاً وهي بيع الربا والغرر، فالبنوك التجارية أغلب عملياتها عن طريق بيع الربا مستخدمة الإقراض مقابل فائدة مشروطة مسبقاً مرتبط معدتها بالزمن، لذا أصبح ينظر الى البنوك الإسلامية على أنها جزء من الحل للازمة المالية العالمية حيث نتج عنه افتتاح كثير من البنوك الإسلامية خاصة في الدول العربية وبقية دول العالم ، كما افتتحت بعض البنوك التجارية فروع إسلامية. وبالرغم من ذلك فقد تأثرت البنوك الإسلامية بالأزمات المالية بدرجات متفاوتة ولكن أقل من البنوك التجارية بسبب عدم وجود قيود على الإيداع أو السحب منها وتأثر هذه الحسابات يعتمد على تأثر أصحابها وعلى درجة ثقتهم في قدرة البنك على مواجهة الأزمة. (العقيلي، ٢٠١٥، ص٣٩)

ومما سبق؛ يتضح للباحثان أن البنوك تمثل ركن أساسي في بناء الاقتصاد والأعمال حيث يتم من خلالها تطبيق النظام النقدي وتنفيذ السياسات المالية بالإضافة الى تقديم الخدمات المصرفية المختلفة. وليس هذا فحسب بل أن الازمات التي تتعرض لها البنوك من شأنها أن تضع النظام البنكي ككل في خطر، مما يزعزع ثقة المودعين ليس في البنك فحسب وإنما في النظام البنكي بمجمله، مما يزرع بذور ازمة نظاميه تهدد استقرار النظام المالي.

القسم الثالث: الإطار العملي للدراسة

١.٣ نبذة عن نموذج عينة الدراسة

يعتبر نموذج عبد الرحمن من النماذج التنبؤية التي اثبت قدرته التفسيرية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة في بيئات مختلفة مثل " الشركات المساهمة الأمريكية وعددها ٦٦ شركة - الشركات المساهمة الخليجية وعددها ٨٥ شركة - الشركات المساهمة

السعودية وعددها ٤١ شركة"، حيث تم التوصل الى الصورة النهائية لنموذج عبد الرحمن بعد استخدام تحليل الانحدار اللوجستي وتحليل التمايز في دراسة النسب المالية من ناحية والنسب الحكمية من ناحية أخرى للوصول لنموذج بإمكانية تطبيقه في بيئات مختلفة. الا أن النموذج الذي تم التوصل إليه من خلال الانحدار اللوجستي لم ينجح في التنبؤ بالتعثر المالي في البيئات المختلفة. ولكن النموذج الذي تم التوصل إليه من خلال تحليل التمايز نجح في التنبؤ بالتعثر المالي في البيئات المختلفة. وأن تلك النسب من أهم النسب المالية التي لديها قدرة تفسيرية في بيئات مختلفة، كما يلي:

يتكون النموذج المقترح الذي تم تطبيقه على الشركات السعودية وعلى البيئات المختلفة (الشركات الامريكية - الشركات الخليجية)، من النسب التالية:

$$X1 = \text{صافي الربح إلى إجمالي المبيعات. } X2 = \text{الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول}$$

$$X3 = \text{المبيعات إلى التدفق النقدي. } X4 = \text{التدفق النقدي إلى الأصول المتداولة}$$

$$Z0 = -1.077 - 0.018X1 + 0.006X2 + 0.005X3 + 0.000X4$$

$$Z1 = -0.746 + 0.005X1 + 0.001X2 + 0.002X3 + 0.001X4$$

بتعويض المتغيرات بالقيم في الدالتين:

نجد انه إذا كانت Z0 أكبر من Z1 فتصف الشركة ناجحة

- إذا كانت Z1 أكبر من Z0 فتصف الشركة متعثرة

وتوصلت أيضاً إلى عدم فعالية النموذج الامريكي المقترح الذي تم تطبيقه على الشركات الامريكية والبيئات المختلفة، ولكن تم تحسين فعالية القدرة التفسيرية للنموذج الامريكي المقترح الذي تم تطبيقه على الشركات الامريكية في البيئات المختلفة عند إضافة الآليات الحكمية، وهو كما يلي:

$$X1 = \text{صافي الدخل قبل الضرائب إلى إجمالي المبيعات.}$$

$$X2 = \text{صافي الربح إلى إجمالي المبيعات}$$

$$X3 = \text{صافي الدخل إلى إجمالي الأصول}$$

$$X4 = \text{الأصول المتداولة إلى المبيعات}$$

$$X5 = \text{عدد أعضاء مجلس الإدارة من داخل الشركة}$$

$$X6 = \text{أقدمية رئيس مجلس الإدارة في منسبة}$$

(عبد الرحمن، 2010، م، ص 132). وعليه سوف نتطرق الباحثان في الفقرات التالية الى التعرف على مدى فعالية نموذج عبد الرحمن في التنبؤ بأزمة انخفاض أسعار النفط في البنوك الإسلامية والتقليدية السعودية، بالإضافة الى معرفة الفروقات بين نموذج عبد الرحمن للبنوك الإسلامية ونموذج عبد الرحمن للبنوك التقليدية السعودية بتأثرها بأزمة انخفاض أسعار النفط خلال الفترة 2015م-2016م.

٢.٣ اختبار الفرضيات

١.٢.٣ قياس مدى فعالية نموذج عبد الرحمن في التنبؤ بأزمة انخفاض أسعار النفط في البنوك الإسلامية والتقليدية السعودية خلال الفترة من 2015م الى 2016م؛
 ➤ الفرضية الاولى: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نموذج عبد الرحمن والتنبؤ بأزمة انخفاض أسعار النفط في البنوك الإسلامية والتقليدية السعودية خلال الفترة من 2015م الى 2016م؛" وقد تم استخدام مؤشر عبد الرحمن لإتمام التحليل المالي للقطاع البنكي السعودي كلاً من البنوك الإسلامية والبالغ عددها (٤) بنوك، والبنوك التقليدية وعددها (٧) بنوك خلال فترة الدراسة من 2012م الى 2019م، كما يلي:

1. صافي الربح الى اجمالي المبيعات (X1)

تعد هذه النسبة مقياساً مهماً لقياس ربحية المبيعات، ومؤشراً من المؤشرات التي توضح صافي إنتاجية المبيعات في شكل أرباح وذلك بعد تغطية كل أنواع المصروفات المختلفة، كما تقيس أيضاً مدى نجاح البنك في الرقابة على جميع عناصر التكاليف. وبناء على نتائج التحليل المالي في الجدول (٣-١) اتضح للباحثان، التالي:

- بلغ المؤشر الكلي للبنوك الإسلامية لنسبة صافي الربح الى اجمالي المبيعات للبنوك الإسلامية ما قيمته (٦.١١٤٤)، وحقق بنك الأنماء أعلى مؤشر لصافي الربح الى اجمالي المبيعات حيث بلغ الوسط الحسابي ما قيمته (٢.٤٦٧٣)، كما حقق بنك الجزيرة أدنى مؤشر لصافي الربح الى المبيعات حيث بلغ الوسط الحسابي ما قيمته (٠.٣٧٦٧).

- تنبأ نموذج عبد الرحمن بانخفاض في نسبة صافي الربح الى اجمالي المبيعات للبنوك الإسلامية في عام 2016م بقيمة (٥.١٠٣٥) مقارنة بعام 2015م بقيمة (٥.٣٩٣٧).

- اما البنوك التقليدية فقد بلغ المؤشر الكلي لنسبة صافي الربح الى اجمالي المبيعات ما قيمته (٤.٦٤٠٢)، وحقق البنك السعودي البريطاني أعلى مؤشر لصافي الربح الى اجمالي المبيعات حيث بلغ الوسط الحسابي ما قيمته (٠.٩٩٥٠)، كما حقق البنك السعودي للاستثمار حققت أدنى مؤشر لصافي الربح الى المبيعات حيث بلغ الوسط الحسابي ما قيمته (٠.٤٠٧٣).

- تنبأ نموذج عبد الرحمن بانخفاض في نسبة صافي الربح الى اجمالي المبيعات للبنوك التقليدية في عام ٢٠١٦ م بقيمة (٤.١٦٧٣) مقارنة بعام ٢٠١٥ م بقيمة (٥.٣٦٢٦).

- الجدول (٣-١): مؤشر صافي الربح إلى إجمالي المبيعات (X1) للبنوك الإسلامية والتقليدية السعودية؛

معدل المؤشر السنوي	السنوات								اسم البنك	نوع البنك	رقم
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢			
٢.٣٢٩٠	٣.٩٦٣٥	٢.٦٢٢٠	٢.٢٦١٤	١.٩٩٢٢	١.٩٢٥٠	١.٨٧٣٩	١.٩٤١٣	٢.٠٤٢٦	بنك الراجحي	البنوك الإسلامية	٢
٠.٣٧٦٧	٠.٣٤٣٦	٠.٣٣١٣	٠.٣٠٧٢	٠.٣٢٥٢	٠.٦٠١٣	٠.٢٩٠٩	٠.٣٩٦٦	٠.٤١٠٤	بنك الجزيرة		
٠.٩٤٢٤	١.١٩٨٨	٠.٩٧١٠	٠.٩١٢٦	٠.٨٢٢٢	٠.٨٥٢٤	١.٠٥٥٤	٠.٩٥١٤	٠.٧٧٥٣	بنك البلاد		
٢.٤٦٧٣	٢.٥٠٨١	٢.٥٥٦٥	٢.٣٠٣٣	١.٩٦٣٩	٢.٠١٥١	٢.٦٨٤١	٣.٠٥٣٤	٢.٦٥٤٢	بنك الأنعام		
٦.١١٤٤	٨.٠١٤٠	٦.٤٩٠٩	٥.٧٨٤٤	٥.١٠٣٥	٥.٣٩٣٧	٥.٩٠٤٣	٦.٣٤٢٢	٥.٨٨٢٥	المؤشر الكلي للبنوك الإسلامية		
٠.٦١٣٠	٠.٦٦٦٣	٠.٥٩٢٥	٠.٥٨٠٥	٠.٥٤٠٦	٠.٦٠١٩	٠.٦٤٣٨	٠.٧٠١٥	٠.٦١٧٢	البنك الأهلي	البنوك التقليدية	١
٠.٦١٧	٠.٥٨٦١	٠.٥٥٩٩	٠.٥٢٨٣	٠.٤٥٢٢	٠.٦٨١٨	٠.٧٢٤٢	٠.٧٠٥١	٠.٦٥٥٩	بنك الرياض		
٠.٦٢٣٥	٠.٤٩١١	٠.٤٧٥٦	٠.٥٣٣٦	٠.٥٨٦٨	٠.٨٢٦٤	٠.٧٧٠٠	٠.٥٦٤٣	٠.٧٤٠٥	البنك السعودي الفرنسي		
٠.٤٠٧٣	٠.٠٦١٨	٠.٣٦٦٨	٠.٣٦٢٠	٠.٢٨١٩	٠.٤٨٠٢	٠.٦٢٦٥	٠.٥٩٧٦	٠.٤٨١٢	البنك السعودي للاستثمار		
٠.٩٩٥٠	٠.٣٥١٦	١.٠٥٢٨	٠.٩٥٧٢	١.٠٦٤٦	١.١٠٥١	١.١٤٢١	١.١٣٦٤	١.١٥٠٢	البنك السعودي البريطاني		
٠.٥٦٨٥	٠.٤٦٣٩	٠.٤٨٢٩	٠.٤٩٧٦	٠.٤٩٣١	٠.٦٥٧٦	٠.٦٩٦٥	٠.٦٣٠٩	٠.٦٢٥٢	البنك العربي الوطني		
٠.٨٢١٢	٠.٥٤٨٢	٠.٧٣٣٤	٠.٧٢٥٢	٠.٧٤٨٠	١.٠٠٩٨	٠.٩٩٣٩	٠.٩٠٢٥	٠.٩٠٨٥	بنك ساميا		
٤.٦٤٠٢	3.129٠	4.2٦٣٩	4.18٤٦	4.167٣	5.36٢٦	5.597١	5.238٣	5.17٨٧	المؤشر الكلي للبنوك التقليدية		

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المنشورة في موقع أرقام للفترة من ٢٠١٢ م إلى ٢٠١٩ م؛

2. الأصول المتداولة الى اجمالي الأصول (X2):

تعد هذه النسبة مقياساً مهماً لقياس السيولة ومؤشراً من المؤشرات التحليلية المهمة، إذ تعبر نسبة الأصول المتداولة الى اجمالي الأصول عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام مواردها. وبناء على نتائج التحليل المالي في الجدول (٣-٢) اتضح للباحثان، التالي:

- بلغ المؤشر الكلي للبنوك الاسلامية نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول ما قيمته (٣.٨٧٣٣)، وحقق بنك البلاد أعلى مؤشر حيث بلغ المتوسط الحسابي ما قيمته (٠.٩٧٣٧) مما يعني أنها سجلت أعلى نسبة استثمار للأرباح قياساً بالبنوك الأخرى، كما حقق بنك الانماء أدنى مؤشر حيث بلغت النسبة ما قيمته (٠.٩٦٣٢).
 - تنبأ نموذج عبد الرحمن بانخفاض في نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول للبنوك الاسلامية في عام ٢٠١٦ م بقيمة (٣.٨٧٠٣) مقارنة بعام ٢٠١٥ م بقيمة (٣.٨٧٥٢).
 - اما البنوك التقليدية فقد بلغ المؤشر الكلي لنسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول ما قيمته (٦.٧٧٢٦)، وحقق بنك الرياض أعلى مؤشر لهذه النسبة حيث بلغ المتوسط الحسابي ما قيمته (٠.٩٧٩٠)، كما حقق البنك السعودي للاستثمار أدنى مؤشر حيث بلغت النسبة ما قيمته (٠.٩٥٥٩).
 - تنبأ نموذج عبد الرحمن بارتفاع في نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول للبنوك التقليدية في عام ٢٠١٦ م بقيمة (٦.٧٩٦٧) مقارنة بعام ٢٠١٥ م بقيمة (٦.٧٨٠١).
- ❖ الجدول (٣-٢): مؤشر الأصول المتداولة الى إجمالي الأصول (X2) للبنوك الإسلامية والتقليدية السعودية؛

رقم	نوع البنك	اسم البنك	السنوات							معدل المؤشر السنوي	
			٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨		٢٠١٩
١	البنوك الاسلامية	بنك الراجحي	٠.٩٧٤٣	٠.٩٧٢٢	٠.٩٧٠٤	٠.٩٦٣٤	٠.٩٦٤٨	٠.٩٥٨٧	٠.٩٦٢١	٠.٩٥٧٨	٠.٩٦٥٤
٢		بنك الجزيرة	٠.٩٦٦٤	٠.٩٦٦٦	٠.٩٦٢٢	٠.٩٧١٩	٠.٩٧٩٠	٠.٩٧٣٧	٠.٩٧٥٥	٠.٩٧٢٧	٠.٩٧١٠
٣		بنك البلاد	٠.٩٨٤٠	٠.٩٧٨٢	٠.٩٧٨٢	٠.٩٧٩٩	٠.٩٦٠٠	٠.٩٨٠٦	٠.٩٧٥٥	٠.٩٥٦٢	٠.٩٧٣٧
٤		بنك الامماء	٠.٩٤٢٧	٠.٩٥٦٦	٠.٩٦٥٣	٠.٩٦٠١	٠.٩٦٦٥	٠.٩٦٩٣	٠.٩٧٠٤	٠.٩٧٤٤	٠.٩٦٣٢
المؤشر الكلي للبنوك الاسلامية			٣.٨٦٧٢	٣.٨٧٠٧	٣.٨٧٦١	٣.٨٧٥٢	٣.٨٧٠٣	٣.٨٨٢٣	٣.٨٨٢٤	٣.٨٦١٢	٣.٨٧٣٣
١	البنوك التقليدية	البنك الأهلي	٠.٩٧٤٨	٠.٩٧٢٥	٠.٩٧١١	٠.٩٦١٨	٠.٩٦٨٩	٠.٩٥٤٧	٠.٩٥٢٦	٠.٩٤٢٩	٠.٩٦٢٤
٢		بنك الرياض	٠.٩٦٣٢	٠.٩٧٤٩	٠.٩٧٧١	٠.٩٨١٠	٠.٩٨٢٩	٠.٩٨٥٢	٠.٩٨٤٦	٠.٩٨٣٠	٠.٩٧٩٠
٣		البنك السعودي الفرنسي	٠.٩٥٦٧	٠.٩٧٢٠	٠.٩٧٢٩	٠.٩٦٧٩	٠.٩٧٩٣	٠.٩٧٦٦	٠.٩٧٧٢	٠.٩٥٤٥	٠.٩٦٩٦
٤		البنك السعودي للاستثمار	٠.٩٥٠٣	٠.٩٥٨٤	٠.٩٥٩٩	٠.٩٥٤٤	٠.٩٥٠٤	٠.٩٦٠٤	٠.٩٥٦٠	٠.٩٥٧٦	٠.٩٥٥٩
٥		البنك السعودي البريطاني	٠.٩٧١٥	٠.٩٧٥٣	٠.٩٧١٦	٠.٩٧٦٠	٠.٩٨١٣	٠.٩٨٢٦	٠.٩٧٩٨	٠.٩٦٩٤	٠.٩٦٨٤
٦		البنك العربي الوطني	٠.٩٧٥٠	٠.٩٧٤٧	٠.٩٧٦٤	٠.٩٦٤٦	٠.٩٦٨٢	٠.٩٦٥٨	٠.٩٧٠٤	٠.٩٦٠٠	٠.٩٦٩٤
٧		بنك ساميا	٠.٩٦٣٥	٠.٩٧٠٧	٠.٩٦٩١	٠.٩٧٤٤	٠.٩٦٥٨	٠.٩٥٧٠	٠.٩٧٠٣	٠.٩٧١٧	٠.٩٦٧٨
المؤشر الكلي للبنوك التقليدية			٦.٧٥٥٠	٦.٧٩٨٥	٦.٧٩٨٣	٦.٧٨٠١	٦.٧٩٦٧	٦.٧٨٢٢	٦.٧٩٠٩	٦.٧٦٩١	٦.٧٧٢٦

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المنشورة في موقع أرقام للفترة من ٢٠١٢ م إلى ٢٠١٩ م

3. المبيعات الى التدفق النقدي (X3):

تعد هذه النسبة مقياساً مهماً لقياس الازدهار المالي للبنوك، ومؤشراً من المؤشرات التي توضح التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسية للبنك من خلال الخدمات والأنشطة المقدمة من البنوك. وبناء على نتائج التحليل المالي في الجدول (3-3) اتضح للباحثان، التالي:

- بلغ المؤشر الكلي للبنوك الاسلامية لنسبة المبيعات الى التدفق النقدي ما قيمته (0.2489)، وحقق بنك البلاد أعلى مؤشر لنسبة المبيعات الى التدفق النقدي حيث بلغ الوسط الحسابي ما قيمته (0.3853)، كما حقق بنك الجزيرة أدنى نسبة للمبيعات الى التدفق النقدي حيث بلغت (-0.3488).
- تنبأ نموذج عبد الرحمن بارتفاع في نسبة المبيعات الى التدفق النقدي للبنوك الاسلامية في عام 2016م بقيمة (8.0937) مقارنة بعام 2015م بقيمة (0.1107).
- اما البنوك التقليدية فقد بلغ المؤشر الكلي لنسبة المبيعات الى التدفق النقدي ما قيمته (-2.1596)، وحقق البنك السعودي الفرنسي أعلى مؤشر لهذه النسبة حيث بلغ الوسط الحسابي ما قيمته (0.8934)، كما حقق البنك العربي الوطني أدنى مؤشر حيث بلغت النسبة ما قيمته (-3.2186).
- تنبأ نموذج عبد الرحمن بارتفاع في نسبة المبيعات الى التدفق النقدي للبنوك التقليدية في عام 2016م بقيمة (9.0558) مقارنة بعام 2015م بقيمة (-16.6249).

❖ الجدول (3-3): مؤشر المبيعات الى التدفق النقدي (X3) للبنوك الإسلامية والتقليدية

السعودية؛

معدل المؤشر السنوي	السنوات								اسم البنك	نوع البنك	رقم
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢			
٠.٢٨٤٧	٠.١٨٥١	٠.٤٠٠٢	٠.٣٢٨٩	٣.٣٩٢٢	٠.٢٤١٠	٠.١٥٦٢	٠.٣٤٩٧	٠.١١١٧	بنك الراجحي	البنوك	١
٠.٣٤٨٨	٠.٢١٩٦	٣.٩١٨٦	٠.٦٤١٦	٠.٧٨١٧	٠.٦٤٨٨	٠.١٩٦٤	٣.٦١٠	٠.١٨٧٥	بنك الجزيرة		٢
٠.٣٨٥٣	٠.٠٨٦٣	٠.١٢٣٨	٠.١١٧٧	٣.٩٨٢	٠.١٤١٢	٠.١١٢٦	٠.١٨٩٦	٠.١٢٨٧	بنك البلاد	الاسلامية	٣
٠.٠٧٢٣	٠.١٢٣٥	٠.١٣٠٣	٠.٠٥٤٨	٠.٠٦٢١	٠.١٢١٩	٠.٠٣١٩	٠.٠٢٩١	٠.٠٢٤٦	بنك الأمان		٤
٠.٢٤٨٩	٠.٦٤٤٤	٤.٥٧٣٠	٠.٧٩٨٠	٨.٠٩٣٧	٠.١١٠٧	٠.٤٩٧٠	٠.٨٧٤٥	٠.٤٥٢٥	المؤشر الكلي للبنوك الإسلامية		
٠.١٢٠٣	٠.٨٤٣٣	١.٢٧١١	٢.٨٦٤٣	١.٦٨١٥	٠.٣٦٩٣	٠.٣٠٩١	٠.٣٧٢٥	٠.٤١٧٧	البنك الأهلي	البنوك التقليدية	١
٠.٦٤٨٠	٠.٤٢٣٠	٠.٧٤٩١	٠.٩٧٥١	١.١٥٥٠	٠.٧٨٢٩	١.٧٢٣٠	٠.٤٧٤٦	٣.٧٦١٧	بنك الرياض		٢
٠.٨٩٣٤	٨.٨٩١١	١.٠٧٢٨	٠.٢٤٤٣	٠.٣٥١٦	٠.٩٤٥٤	٠.٨٣٠٢	٠.٥٣٩١	٠.٣٩٥٠	البنك السعودي الفرنسي		٣
٠.٨٩٢١	١.٠٦٧٢	١.٧٠٣٨	١.٠١٣٣	٤.٨٤٨٨	١.٠١٣٦	٠.١٧٣٥	٠.١٢٤٨	٠.١٨٤٥	البنك السعودي للاستثمار		٤
٠.٠٣٩١	١.٠٢١١	٠.٦٨٤٠	٠.٩٣٢٢	٠.٨١٥٠	١.٠٩٣٣	٠.٧٦٤٨	٠.٧٢٩١	٠.٥٥٣٤	البنك السعودي البريطاني		٥
٣.٢١٨١	١.١٥٢٣	١.٤٦٥٠	١.٣٤٥٣	٠.٩٠١٧	٠.٣٥٩٠	٠.٢٧٥٩	٢٦.٧٦١١	٠.٢٨٦٨	البنك العربي الوطني		٦
١.٥٣٣٩	٠.٤٤٨٧	٠.٦١٥٩	٠.٨٨١٦	٠.٥٢٦٥	١٢.٠٦٦٦	٠.٦٩٠١	٠.٧٨٢٨	٠.٣١٦٦	بنك سامبا		٧
٢.١٥٩٦	١.٠٤١٦٦	٠.٥٩١٢	٨.٢٥٧٠	٩.٥٧٥٨	١٦.٦٢٤٩	١.٣٢٠٨	٢٩.٧٨٣٩	١.٦١٢٦	المؤشر الكلي للبنوك التقليدية		

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المنشورة في موقع أرقام للفترة من ٢٠١٢م إلى ٢٠١٩م.

٤- التدفق النقدي الى الأصول المتداولة (X4):

تعد هذه النسبة مقياساً مهماً لقياس ربحية، حيث تعبر عن مدى اقتراب النقدية من الأصول، أي مدى الفترة التي يستغرقها تحويل الأصول إلى نقدية. وبناء على نتائج التحليل المالي في الجدول (٤-٣) اتضح للباحثان:

- بلغ المؤشر الكلي للبنوك الإسلامية لنسبة التدفق النقدي الى الأصول المتداولة ما قيمته (-٠.٢٨٣٠)، وحقق البنك الراجحي أعلى مؤشر حيث بلغ الوسط الحسابي ما قيمته (-٠.٠٣٢٠)، كما حقق بنك الانماء أدنى مؤشر حيث بلغ النسبة ما قيمته (-٠.١٠٩٥).

- تنبأ نموذج عبد الرحمن بارتفاع في نسبة التدفق النقدي الى الأصول المتداولة للبنوك الإسلامية في عام ٢٠١٦م بقيمة (-٠.٠٦٠٤) مقارنة بعام ٢٠١٥م بقيمة (-٠.١٦٤٢).

- اما البنوك التقليدية فقد بلغ المؤشر الكلي لنسبة التدفق النقدي الى الأصول المتداولة ما قيمته (-٠.١٣٣٦)، وحقق البنك السعودي البريطاني أعلى مؤشر لهذه النسبة الأصول

حيث بلغ المتوسط الحسابي ما قيمته (0.0032)، كما حقق البنك الأهلي أدنى مؤشر حيث بلغ النسبة ما قيمته (-0.0424).

- تنبأ نموذج عبد الرحمن بارتفاع في نسبة التدفق النقدي الى الأصول المتداولة للبنوك التقليدية في عام 2016م بقيمة (0.1068) مقارنة بعام 2015م بقيمة (-2472.0).

♦ الجدول (3-4): مؤشر التدفق النقدي الى الأصول المتداولة (X4) للبنوك الإسلامية والتقليدية السعودية؛

معدل المؤشر السنوي	السنوات								اسم البنك	نوع البنك	رقم
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012			
0.022-	0.0292-	0.0221	0.0249	0.0027	0.0366-	0.0087-	0.0309-	0.1061-	بنك الراجحي	البنوك الإسلامية	1
0.0361-	0.111-	0.0069-	0.026	0.0309	0.0423-	0.1149-	0.0689-	0.104-	بنك الجزيرة		2
0.1054-	0.1133-	0.0948-	0.1144-	0.0040	0.110-	0.1443-	0.0991-	0.1714-	بنك البلاد		3
0.1095-	0.0517-	0.0476-	0.1107-	0.0979-	0.0597-	0.1593-	0.1553-	0.1937-	بنك الإمام		4
0.0283-	0.302-	0.1714-	0.0573-	0.0604-	0.1642-	0.4773-	0.3543-	0.5739-	المؤشر الكلي للبنوك الإسلامية		
0.0424-	0.0392-	0.0262-	0.0113	0.0188	0.0801-	0.0864-	0.0733-	0.060-	البنك الأهلي	البنوك التقليدية	1
0.0149-	0.0709-	0.0394-	0.0286	0.0115	0.0302-	0.0142	0.0495-	0.0064	بنك الرياض		2
0.0090-	0.0039	0.0252	0.1021	0.0608-	0.0241-	0.0250-	0.0377-	0.0554-	البنك السعودي الفرنسي		3
0.0396-	0.0221	0.0146	0.0224	0.0038	0.0191-	0.0987	0.1418-	0.1199-	البنك السعودي للاستثمار		4
0.0032	0.0299	0.0659	0.0407	0.0497	0.0268-	0.0372-	0.0401-	0.0562-	البنك السعودي البريطاني		5
0.0222-	0.0274	0.0203-	0.0209	0.0279	0.0652-	0.0816-	0.0009-	0.0853-	البنك العربي الوطني		6
0.0088-	0.0572-	0.0448	0.0299	0.0457	0.0017-	0.0816-	0.0291-	0.0711-	بنك ساميا		7
0.1336-	0.0850-	0.0645	0.2558	0.1068	0.2472-	0.3464-	0.3724-	0.4456-	المؤشر الكلي للبنوك التقليدية		

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على البيان المنشورة في موقع أرقام للفترة من 2012م الى 2019م.

تستنتج الباحثان مما تقدم صحة الفرضية الاولى والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نموذج عبد الرحمن والتنبؤ بأزمة انخفاض أسعار النفط في البنوك الإسلامية والتقليدية السعودية خلال الفترة من 2015م الى 2016م".

2.2.3 قياس الفروقات بين نموذج عبد الرحمن للبنوك الإسلامية ونموذج عبد الرحمن للبنوك التقليدية السعودية بتأثرها بأزمة انخفاض أسعار النفط خلال الفترة من 2015م الى 2016م؛

➤ **الفرضية الثانية:** "توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين نموذج عبد الرحمن للبنوك الإسلامية ونموذج عبد الرحمن للبنوك التقليدية السعودية بتأثرها بأزمة انخفاض أسعار النفط خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦م"
 ❖ **الجدول (٣-٥):** قياس الفروقات بين البنوك الإسلامية والتقليدية السعودية قبل وبعد أزمة انخفاض أسعار النفط خلال الفترة من ٢٠١٥م إلى ٢٠١٦م باستخدام نموذج عبد الرحمن؛

م	نوع البنك	اسم البنك	نموذج عبد الرحمن قبل الأزمة				نموذج عبد الرحمن بعد الأزمة					
			٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩		
١	البنوك الإسلامية	بنك الراجحي	٠.٧٣٣٥-	٠.٩٢٠٦-	٠.٧٣٤١-	٠.٧٣٠٧-	٠.٧٧٩٧-	٠.٧٣١٨-	٠.٧٣٢٢-	٠.٧٤١٢-	٠.٧٣٣٩-	٠.٧٣٤٨-
٢		بنك الجزيرة	٠.٧٣٣٥-	٠.٧٣٣٧-	٠.٧٣٤١-	٠.٧٣٠٧-	٠.٧٣٣٠-	٠.٧٣١٨-	٠.٧٣٢٢-	٠.٧٤١٢-	٠.٧٣٣٩-	٠.٧٣٤٨-
٣		بنك البلاد	٠.٧٣١٦-	٠.٧٣٣٧-	٠.٧٣٠١-	٠.٧٣١٢-	٠.٧٣٠٩-	٠.٧٣٢٣-	٠.٧٣٠٨-	٠.٧٣٠٥-	٠.٧٢٩٣-	٠.٧٢٨٤-
٤		بنك الأمان	٠.٧٢٢٠-	٠.٧٢٠٠-	٠.٧٢١٨-	٠.٧٢٥٣-	٠.٧٢٢٣-	٠.٧٢٥٤-	٠.٧٢٣٧-	٠.٧٢٢٦-	٠.٧٢٢٨-	٠.٧٢٣٦-
المؤشر الكلي للبنوك الإسلامية												
			٢.٩٢٠٥-	٣.١٠٥٠-	٢.٩٢٠١-	٢.٩١٧٩-	٢.٩٦٥٩-	٢.٩١٢٠-	٢.٩١٨٩-	٢.٩٣٥٥-	٢.٩١٩٨-	٢.٩٢١٥-
١	البنوك التقليدية	البنك الأهلي	٠.٧٢٢٨-	٠.٧٢٢٤-	٠.٧٢٢٥-	٠.٧٢٢٨-	٠.٧٢٢٦-	٠.٧٢٨٩-	٠.٧٢٦٤-	٠.٧٢٤٧-	٠.٧٢٣٧-	٠.٧٣٠٩-
٢		بنك الرياض	٠.٧٢٤٢-	٠.٧٣٢٥-	٠.٧٢٧٩-	٠.٧٣٣٢-	٠.٧٢٩٥-	٠.٧٣٠٤-	٠.٧٣٠٤-	٠.٧٣٣٨-	٠.٧٣٣٠-	٠.٧٣١٩-
٣		البنك السعودي الفرنسي	٠.٧٢٢٢-	٠.٧٢٣٣-	٠.٧٢٢٩-	٠.٧٢٢٨-	٠.٧٢٢٨-	٠.٧٢٢٩-	٠.٧٢١٨-	٠.٧٢٣٠-	٠.٧٢٤٨-	٠.٧٢٧٥-
٤		البنك السعودي للاستثمار	٠.٧٣٣١-	٠.٧٣٢٤-	٠.٧٣٢٤-	٠.٧٣٤٧-	٠.٧٣٢٢-	٠.٧٣٢٢-	٠.٧٣١٢-	٠.٧٢٩٨-	٠.٧٢٢٦-	٠.٧٢٩٤-
٥		البنك السعودي البريطاني	٠.٧٣٠٤-	٠.٧٣٠٨-	٠.٧٣٠٩-	٠.٧٣١٧-	٠.٧٣١٠-	٠.٧٢٨٠-	٠.٧٢٨٣-	٠.٧٢٨٣-	٠.٧٢٨٣-	٠.٧٢٩٠-
٦		البنك العربي الوطني	٠.٧٢٢٦-	٠.٧٢٨٥-	٠.٧٣٢٢-	٠.٧٣٢٥-	٠.٧٤٥٧-	٠.٧٣٠٧-	٠.٧٢٩٨-	٠.٧٣٥٦-	٠.٧٣٠٤-	٠.٧٣١٦-
٧		بنك سامبا	٠.٧٢١٢-	٠.٧٢٢١-	٠.٧٣١٥-	٠.٧٥٤١-	٠.٧٣٧٢-	٠.٧٣٠٢-	٠.٧٢٩٦-	٠.٧٣٠١-	٠.٧٣٢٢-	٠.٧٣٠٨-
المؤشر الكلي للبنوك التقليدية												
			٥.١١٦٦-	٥.١٢٠٢-	٥.١٥١٩-	٥.١٥١٩-	٥.١٤١٩-	٥.١٠٥١-	٥.١٠٧٥-	٥.١٢٢٦-	٥.١٠٨٩-	٥.١١١١-

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Excel).

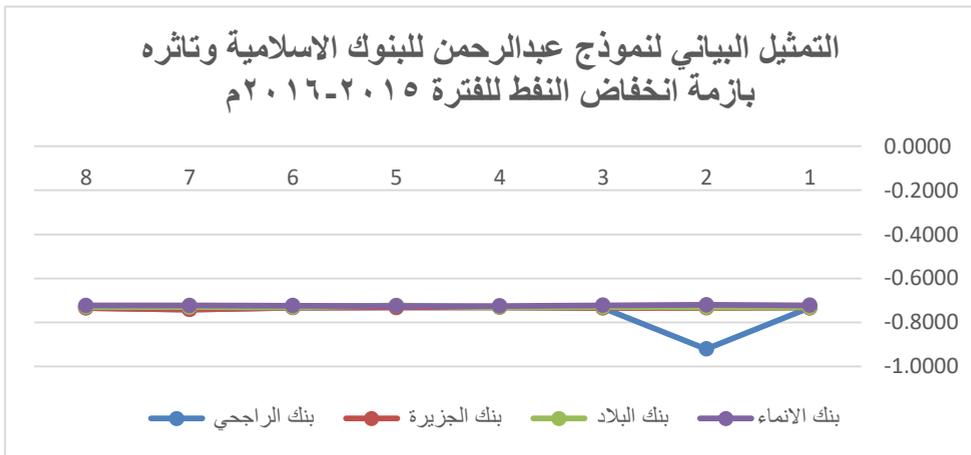
وبناء على نتائج التحليل المالي في الجدول (٣-٥) اتضح للباحثان، التالي:

■ **البنوك الإسلامية:**

- أثرت الازمة المالية الناتجة من انخفاض أسعار النفط خلال الفترة من ٢٠١٥م إلى ٢٠١٦م بالإيجاب على أداء البنوك السعودية الإسلامية حيث بلغ معدل المؤشر السنوي

حوالي (-2.9659) كمتوسط حسابي قبل فترة الأزمة المالية (2012-2015)، اما بعد فترة الأزمة المالية (2016-2019) ارتفع معدل المؤشر السنوي حوالي (-2.9215)، -توجد فروقات بين نموذج عبد الرحمن للبنوك الإسلامية قبل وبعد أزمة انخفاض أسعار النفط خلال الفترة من 2015م الى 2016م، حيث أظهرت هذه القيم اتجاهها نحو الانخفاض قبل الازمة المالية ففي 2013م بلغت قيمة حوالي (-3.1050) مقارنة بعام 2012م والتي بلغت (-2.9205)، ثم عادت للارتفاع في عام 2014م، 2015م، 2016م: الي النسبة (-2.9201)، (2.9179)، (2.9120)، ولكن تراجعت في عام 2017م، 2018م الى النسبة (-2.9189)، (-2.9355) على التوالي، اما في عام 2019م ارتفعت مجدد الى النسبة (-2.9198)

❖ شكل (3-1): التمثيل البياني لنموذج عبد الرحمن للبنوك السعودية الإسلامية؛



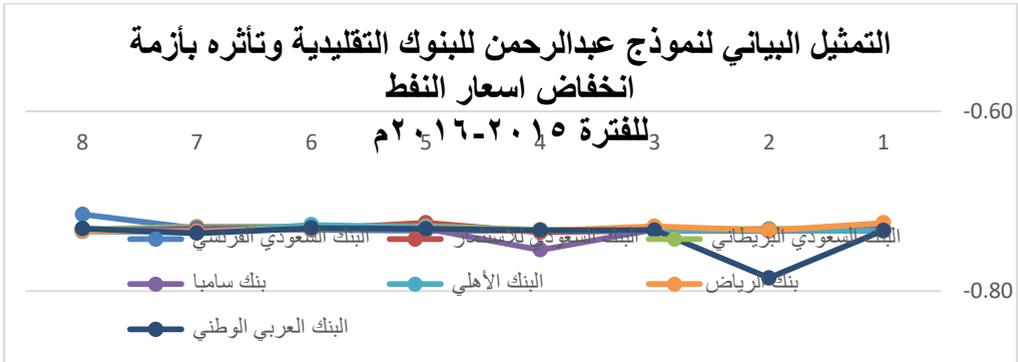
المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Excel).

■ البنوك التقليدية:

-أثرت الازمة المالية الناتجة من انخفاض أسعار النفط خلال الفترة من 2015م الى 2016م بالإيجاب على أداء البنوك السعودية التقليدية حيث بلغ معدل المؤشر السنوي حوالي (-5.1419) كمتوسط حسابي قبل فترة الأزمة المالية (2012-2015)، اما بعد فترة الأزمة المالية (2016-2019) ارتفع معدل المؤشر السنوي حوالي (-5.111).

- توجد فروقات بين نموذج عبد الرحمن للبنوك التقليدية قبل وبعد أزمة انخفاض أسعار النفط خلال الفترة من ٢٠١٥م إلى ٢٠١٦م، حيث أظهرت هذه القيم اتجاهها نحو الانخفاض قبل الازمة المالية ففي ٢٠١٣م بلغت قيمة حوالي (-٥.١٧٩٠) مقارنة بعام ٢٠١٢م والتي بلغت (-٥.١١٦٦). ثم عادت للارتفاع في عام ٢٠١٤م، (-٥.١٢٠٢)، ولكن تراجعت في عام ٢٠١٥م الى النسبة: (-٥.١٥١٩)، وتلاحظ انه في عام ٢٠١٦م ارتفع قيمة مؤشر (عبد الرحمن) بشكل مفاجئ بعد أزمة انخفاض أسعار النفط مباشرة فبلغت حوالي (-٥.١٠٥١)، ثم عاد مره اخرى للانخفاض في عامين: ٢٠١٧م، ٢٠١٨م الى النسبة: (-٤٠.٤٩)، (-٤٠.١٥) على التوالي، اما في عام ٢٠١٩م ارتفعت مجدد الى النسبة (-٠.٥٠، ١٠٨٩).

شكل (٣-٢): التمثيل البياني لنموذج عبد الرحمن للبنوك السعودية التقليدية؛



المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Excel)

تستنتج الباحثان مما تقدم صحة الفرضية الثانية والتي تنص على "توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين نموذج عبد الرحمن للبنوك الإسلامية ونموذج عبد الرحمن للبنوك التقليدية السعودية بتأثرها بأزمة انخفاض أسعار النفط خلال الفترة ٢٠١٥م - ٢٠١٦م".

٣.٣ النتائج والتوصيات

١.٣.٣ نتائج الدراسة

وعليه يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة كما يلي:

1. دلت النتائج على فعالية نموذج عبد الرحمن في التنبؤ بأزمة انخفاض اسعار النفط في البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية، حيث:

▪ تنبأ نموذج عبدالرحمن بانخفاض ملحوظ في نسبة صافي الربح الى اجمالي المبيعات في عام ٢٠١٥م، ٢٠١٦م للبنوك الاسلامية والتقليدية، ويشير هامش الربح الأدنى الى استراتيجية سعرية متخذة من قبل البنوك لمواجهة الصعوبات المتعلقة بالسيولة والمبيعات، وبالمقارنة بين مؤشر الربحية للبنوك الاسلامية و البنوك التقليدية نجد ارتفاع ربحية البنوك الاسلامية عن البنوك التقليدية، وتتفق هذه الدراسة مع التقرير الصادر من (مؤسسة النقد الدولي، ٢٠١٧م) بشأن تقييم استقرار النظام المالي في المملكة العربية السعودية والمشار فيه التدابير الفعالة التي اتخذتها مؤسسة النقد العربي السعودي لحل مشكلة الازمة من خلال تخفيف النسبة الاحترازية للاقتراض الى الودائع لدى البنوك.

▪ كما تنبأ نموذج عبدالرحمن ايضاً بانخفاض في نسبة الأصول المتداولة الى إجمالي الأصول لدى البنوك الإسلامية في عام ٢٠١٦م عن ٢٠١٥م، وهذا بدوره يؤكد السياسة المتحفظة لإدارات البنوك الاسلامية اتجاه استخدام مواردها، اما بالنسبة للبنوك التقليدية فقد تنبأ نموذج عبدالرحمن بارتفاع النسبة في عام ٢٠١٦م عن ٢٠١٥م، مما يشير الى زيادة قدرة البنوك التقليدية على الاستثمار في اصولها مقارنة بالبنوك الاسلامية، وبالمقارنة بين مؤشر السيولة للبنوك الاسلامية والبنوك التقليدية نجد ان انخفاض مؤشر السيولة للبنوك الاسلامية عن البنوك التقليدية، تتفق هذه الدراسة مع دراسة (يوسف، ٢٠١٩م).

▪ كما تنبأ النموذج ايضاً بارتفاع في نسبة المبيعات الى التدفق النقدي في عام ٢٠١٥م، ٢٠١٦م للبنوك الاسلامية والتقليدية، مما يشير إلى الازدهار المالي للبنك ونموه المستقبلي، وذلك بسبب قوة الطاقة الإنتاجية للبنك، حيث انه كلما كان التدفق النقدي للبنك ايجابياً كلما كانت قادرة على أن تزيد من رأس مالها وتقترض من رأس

مال السوق، بينما تكون البنوك ذات التدفق النقدي السلبي أو غير الكافي غير قادرة على الاقتراض مما يجعلها تواجه خطر التعثر، وبالمقارنة بين نسبة المبيعات الى التدفق النقدي للبنوك الاسلامية والبنوك التقليدية نجد ارتفاع النسبة في البنوك الاسلامية عن البنوك التقليدية ، وهذه الدراسة تتفق مع دراسة (عبد الرحمن ، 2010م) ودارسة (عبد الرحمن، الخميس، 2020م) .

■ كما تنبأ النموذج أيضاً بارتفاع نسبة التدفق النقدي الى الأصول في عام 2015م، 2016م للبنوك الاسلامية والتقليدية، مما يشير الى قصر الفترة التي يستغرقها البنك في تحويل الأصول إلى نقدية، وبالتالي فهي أكثر سيولة ومرونة في معاملاته المالية، وبالمقارنة بين مؤشر الربحية للبنوك الاسلامية والبنوك التقليدية نجد ان ربحية البنوك الاسلامية انخفضت عن البنوك التقليدية، وهذه الدراسة تتفق مع دراسة(عبد الرحمن، 2010م) ودارسة (عبد الرحمن، الخميس، 2020م).

2. كما دلت النتائج على وجود فروقات بين نموذج عبد الرحمن للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية السعودية بتأثرها بأزمة انخفاض أسعار النفط خلال الفترة من 2015م الى 2016م؛ وان الفروقات لصالح البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية، كما انها ذات تأثير إيجابي تساهم في زيادة استقرار القطاع البنكي السعودي، وهذه الدراسة تتفق مع دراسة (يوسف، 2019م).

٢.٤.٣ التوصيات

بعد الاطلاع على نتائج الدراسة أوصت الباحثتان بالتالي:

1. حث الجهات الحكومية وادارة البنوك على استخدام النماذج التنبؤية كأداة لتقييم مدى قوة وضعف الوضع المالي للبنك والتنبؤ بالأزمات قبل حدوثها ومعرفة الوقت الكافي لتجاوز تلك الازمات، ليتم الإجراءات التصحيحية الازمة قبل تفاقم الأمور.
2. الاهتمام بإنشاء مؤسسات متخصصة في التحليل المالي تقوم على توفير وجمع المعلومات والبيانات المالية الخاصة بأداء البنوك، والتي تعتبر كمصادر خارجية للمعلومات وذلك لتسهيل الأبحاث في مجال التحليل المالي وبالأخص في مجال التنبؤ بالاستمرارية.
3. الاهتمام بإجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال واستخدام أساليب أحصائية مختلفة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٧)
- أبو النصر، صلاح على محمود (٢٠١٢)، "استخدام المؤشرات الدولية لتقييم البنوك السعودية: دراسة تحليلية"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ١٠٤، العدد ٥٠٧، ص ٥١-٥٥.
- الحنيطي، هناء محمد هلال، ٢٠١٣، "مساهمة المصاريف الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد ٨، العدد ٣، ص ١٨٨-١٦٩
- العقيلي، ثلثي محروس، ٢٠١٥، "أثر إدارة وحوكمة المخاطر على أداء البنوك التجارية والإسلامية في ظل الأزمة المالية: دراسة تطبيقية على البنوك العربية"، جامعة طنطا - كلية التجارة - قسم المحاسبة، العدد ١ ص ٦٧-١
- المنهالي، محمد صالح عبد الله، ٢٠١٢، "الأزمة الاقتصادية وحلها من منظور الاقتصاد الإسلامي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية بغداد العراق، العدد ٣٠، ص ١٢-٥٠.
- باشيخ، عبد اللطيف بن محمد عبد الرحمن، ٢٠١٤، "تقويم أداء البنوك السعودية التجارية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد ٢٨، العدد ١، ص ٣-٢٥.
- بصول، مدحت ماجد (٢٠١٨)، "الأداء المالي للمصارف في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية: دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأردنية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد ٢، العدد ١٥، ص ٢٥-١.
- بلعجوز، حسين (٢٠١٨)، "تقدير كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام نموذج الإشارة ونموذج Logit"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد، ٢٥، ص ١٧٦-١٥٩.
- زايدي، حسيبة (٢٠١٦)، "أزمة أسعار النفط ٢٠١٥ وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، مجلد ٤، العدد ٥، ص ٢٨٨-٢١١.

- زهرة، سيد اعمر (٢٠١٩)، "تطور التمويل الإسلامي عالمياً ودوره في تجاوز الأزمات المالية"، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت - معهد العلوم الاقتصادية، التيسير والعلوم التجارية، مجلد ٥، العدد، ١٠، ص ٣٣-٥٤.
- زنكري، ميلود (٢٠١٢)، "توجيهات لجنة بازل لكفاية رأس المال ومبررات الانفتاح على خصوصية المصارف الإسلامية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، العدد ٤، ص ٢٩٠-٢٥٧.
- سليمان، حمدة (٢٠١٤)، "مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي": دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية المسيلة، جامعة المسيلة، الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة.
- عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم، (٢٠١٠)، "التنبؤ بالتعثر المالي: تطويع النماذج حسب الخصوصيات البيئية"، رسالة دكتوراه، جامعة تونس، تونس.
- عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم، الخميس، فاطمة إبراهيم، (٢٠٢٠)، "دور التحليل المالي باستخدام النماذج المالية للتنبؤ بالتعثر المالي على قطاع المرافق العامة السعودية: دراسة تطبيقية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد ٤، العدد ١٤، ص ٤٢-٢٠.
- عبدالصمد، خلدون (٢٠١٦)، "واقع وآفاق التعايش بين المصارف الإسلامية والتقليدية في ظل ازدواج النظام المالي"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد ٢، العدد ١، ص ٤٠٢-٣٨٢.
- عبد الغني، يوسف هاني صالح (٢٠١٥)، "نحو نموذج إنذار مبكر للتنبؤ بالأزمات المالية لدى البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (٢٠١٣-٢٠٠٠)"، الاردن، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ص ٢٥٨-١
- عسيري، عيسى بن علي بن محمد، (٢٠٢٠)، "ضوابط وإجراءات إنشاء المصارف في المملكة العربية السعودية"، الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي، المجلد ٤٧، العدد ١، ص ٤٧٧-٤٦٥.
- عيساوي، سهام (٢٠١٧)، "انهيار أسعار النفط وأثره على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٤٦، ص ١١٦-١٠١.

- مرداسي، أحمد رشاد (٢٠١٨)، "واقع وآفاق التعايش بين المصارف الإسلامية والتقليدية في ظل ازدواج النظام المالي"، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد ٢١، العدد ١، ص ١٦٦-١٤٦.
- نصيب، أميرة، ٢٠١٧، "الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية والتقليدية: دراسة تحليلية قياسية"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد ٤، العدد ٢، ص ٧٠٠-٦٧٥.
- يوسف، أحمد هاشم أحمد (٢٠١٩)، "مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٨م-٢٠١٧م)"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد ١٩، العدد ٣، ص ٣١٢-٢٩٥.
- السمانى، ياسر عوض الله بشير، ٢٠١٨، "دور نماذج التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي لشركات المساهمة: دراسة تطبيقية"، السودان، جامعة النيلين، ص ٤٨-١.

ثانياً: المراجع الاجنبية

- Zehri, F., and N., Al-Herch, (٢٠١٣). The impact of the global financial crisis on the financial institutions: a comparison between Islamic Banks (IBs) and Conventional Banks (CBs). Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, ٩(٣)، ٦٩-٨٨
- Parashar ،S. P .,and J.,Venkatesh,(٢٠١٠).How did Islamic banks do during global financial crisis. Banks and Bank systems, ٥(٤)، ٥4-٦٢.